

رئيس يردم النار

علي الصراف
كاتب عراقي

وبلا على الجميع. وانشغاله بملاحقة الصغار سمح بتصغير قيمة ومكانة سلطته هي نفسها.

الا تحتاج أي حركة وطنية إلى دماء شابة؟ الا تحتاج إلى تفاعلات داخلية الإمكانات وتفحص الأفكار؟ اليس من الواجب أن تكون القيادات مؤهلة (وليس فقط قادرة) لكي تسلم الشعلة إلى جيل آخر؟ اليس البحث عن استراتيجيات بديلة، من خلال نقاش وطني نقي، أمر واجب لكي تبقى الأرض تغلي تحت أقدام الاحتلال؟

سلطة الرئيس عباس تقتل كل ذلك. إنها لا تقتل الحاجة إلى التغيير في المناصب فحسب، ولكنها تقتل أليات استمرار الحياة في الحركة الوطنية الفلسطينية أيضا.

كان من الأولى بالرئيس عباس الا ينام الليل منذ أن انتهت ولايته الرئاسية في العام 2009، من أجل إيجاد سبيل لتجديدها أو فتح الطريق لخوض سجال ديمقراطي حولها. كما كان يمكنه أن يثير الكثير من الغبار من حول هذه القصة ليقول إن الرئاسة الفلسطينية كائن حي. ولكنه أثار النكاسل؛ أثار الاستسلام لعسل السلطة، مجرد أنها سلطة.

السلطة الفلسطينية لا تصلح أن تكون "سلطة عسل" ليغرق فيه أي أحد. إنها سلطة قتال. يسقط على جنباتها ضحايا، ويتأثر بفشلها أو نجاحها ملايين الفلسطينيين. إنها ليست سلطة كغيرها من سلطات الدنيا. ورئيسها هو رئيس أركان حرب. لا رئيس أركان حفنة أتباع ومريدين ومستقيدين.

والرئيس عباس حتى وإن أدى دورا في مطلع رئاسته، فإنه يستطيع أن يرى بنفسه، أن هذا الدور تراجع وتضائل. كما تراجع مكانته بين نظرائه، إلى درجة دفعت جبريل الرجوب، أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في لحظة صدق عفوية، إلى القول "إن أحدا لا يتصل بالرئيس عباس"، بينما كان شعبه كله يخوض معركة الدفاع عن الأرض

والكرامة ضد إسرائيل بصواريخ غزة والمواجهات في القدس وأراضي 48. بكلام آخر: الدنيا كانت مقلوبة، وتلفون الرئيس عباس لا يرن.

الم تكن تلك كارثة؟ ألم تكن صمتا صارخا يقول للفارس: ترحل. الرجوب قدم تفسيراً فنتازيا بالقول إنها "مؤامرة جاريد كوشنر"، من دون أن يلاحظ أن كوشنر نفسه لم يعد لاعباً، وأن صفقة القرن أفلست برفض شعبه، وأصبحت خارج الملعب بهزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية، منذ نوفمبر الماضي، ومجيء رئيس جديد إلى البيت الأبيض يدعم حل الدولتين.

ولو كانت هناك في الواقع "مؤامرة"، فإنها مؤامرة العمر والصحة. وهذه علاجها بسيط: الاستقالة. لكي يهنا المرء بما بقي له من أيام، ويترك أرض المعركة لأهلها، لكي تعود فنصخب بالنشاط والحركة وتجني الثمار عندما تعود الدنيا لتتقلب مجدداً.

الوضع الحرج الراهن نفسه، لا يمكن أن يستمر. والهدنة التي انتهت إليها حرب الأيام الأحد عشر، ما تزال هشّة. والإسرائيليون لن يقبلوا ما بدا أنه هزيمة لهم. والحاجة إلى إعادة نظر في خيارات السلام تبدو ماسة للغاية، ولكن من دون أن تتوفر لها قوة دافعة. كل هذا يُعْمَى أن يكون هناك رئيس، ومؤسسة رئاسة قادرة على أن تسرق الشعلة. تخيل لو أن حرباً أخرى اندلعت، وبدا الرئيس عباس وكأنه لا محل له من الاعراب مجدداً، وليس ممن يتصل به أحد، وليس لديه من يتصل هو بهم، لأنه وضع نفسه خارج مستجدات اللعبة. فماذا سيعني ذلك؟

رئيس يكتفي بأن يلعب لعبته الخاصة، لا يقدم حتى لنفسه شيئاً، بينما استقالته يمكن أن تحرك الكثير من المياه التي شاء أن تظل راكدة.



في زيارة رئيس حكومة السلطة الفلسطينية إلى قطر

باسلة وعمليات بناء سياسي وكياني قبل السلطة، وانتهت برجل يترك كل أوجاع شعبه وأوجاع الأمهات، ولا يتحرج من إظهار التآسي عبر شاشات التلفزيون، لكون الأسير الإسرائيلي السابق شاليط كان محروما من عائلته، كانما يريد القول إن إطلاق أسير إسرائيلي، فورا ودون مقابل، وفي جوهر المعنى، يريد إحباط أي اتفاق على تبادل الأسرى.

لا بد من أن يبدأ الفلسطينيون سريعا، عملية استعادة عقلم الكلي ونصائب كيانهم السياسي، لأن ما جرى في سياقات التدمير المتوازي للكيان الوطني، كثير وكارثي، بيد إسرائيل وعباس وحماس. فقد تلازم تدمير الأبراج والمعاصر والبيوت والمدارس مع تدمير مؤسسات النظام السياسي وإحراق الوثيقة الدستورية، وحبس القانون.

في العاصمة القطرية الدوحة أطلق محمد أشنية رئيس حكومة عباس، تصريحاً مباشراً بانتخابات فلسطينية لم يحد وقتها. وفي الحقيقة لا يختلف فلسطينيان اثنان على أن اشتية يمتلك ميزة التدفق في الكلام لكن كل ما يتدفق به يفترق دائما إلى عنصر صدقية. فهو يقول إن الرئيس سيصدر مرسوماً ويحرص على تذييل التصريح بذريعة القدس دون شرح، حفاظاً على الشرط الضامن لعدم إجراء الانتخابات.

المعنى ذلك أن ما يكذب فيه رئيس حكومة عباس له ثلاث نقاط من العوار، الأولى أنه يستخدم الحرف سين، الموصوف في النحو العربي، بأنه حرف استقبال وتسويق لا محل له من الاعراب. والثانية أن الكلام يصدر في قطر أي أنه تصريح اقتضته وعناء السفر لتسليك موضوع المال والإعمار، والثالثة أن عبارة "الرئيس سيصدر مرسوماً" لم يسبق أن أفصح عنها مركز الإصدار أو أحد معاونيه، مباشراً بان الانتخابات قريبة الحدوث مع التنويه إلى تدبير يؤمن تصويت المقدسين وحقوقهم الدستورية.

هذا الأسلوب، يسمونه في العامة الفلسطينية "تحلية القعدة"، وهو في كلام اشتية يدخل في سياقات التشاشر في الكلام، وأغلب الظن أنه لن ينفع، ولن يرفع عن عباس، الضغوط الداخلية الفلسطينية لإصراراً على انتزاع الحقوق السياسية. فهذه حقوق لن يحصل عليها أصحابها بحرف التسوييف، الذي ظل يستخدمه عباس منذ العام 2011 عندما صدرت وثيقة المصالحة التفصيلية التي لم يُنفذ أي بند منها.

حكومات الأمر الواقع التي لا تكثر للشعب ومصالحه ولا تتكلف حتى إصدار بيان ببرنام عمل مُلزم، باتت عورة فادحة، لا يستحق شعب فلسطين أوزارها ولا تليق بتاريخه ولا بوعيه النوعي المتقدم

مراحل الثقافة والإحاطة بكل جوانب قضيته! فلسطينيو الخارج والداخل اصحاب حق غير قابل للتصرف، في اختيار ممثلهم في كل الأطر. فبهذا وحده يمتلك أي شعب حاضره وإرادته ويشق طريقه إلى مستقبله. التشخيص الصحيح للوضع المزري الذي بات عليه هذا الشعب منذ سنوات، وأصابته تداعياته المؤلمة كل جوانب حياته، يُعْمَى على الأشقاء العرب، الاستمرار في ضغوطهم للبدء في العملية الانتخابية الشاملة من المجلس الوطني الفلسطيني، أي البرلمان الفلسطيني الكامل، وهذا هو شرط الدخول إلى مرحلة جديدة، بكل ثقل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، استثناساً بوحدة وجدانه الوطني وبشفاعة الحق الطبيعي لكل فلسطيني.

إن آمال الاستقلال الوطني في الأراضي المحتلة والمحاصرة، انهارت تماماً، إذ لم تعد هذه الأراضي في حوزة سلطة مركزية موحدة أو مفككة. فمن يتحكم في أوضاعها هو ضابط احتلالي يسمونه "المنسق". معنى ذلك أن التشخيص السياسي الدقيق لأوضاع العنصر الأول أو الشرط الأول - من ثلاثة أساسية - لقيام الكيانات، وهو المساحة الجغرافية التي يكون فيها الشعب سيّداً على أرضه؛ غير موجود، بل إن الشرط الثاني وهو وجود الحكومة المركزية، غير متوافر أيضاً، أما الشرط الثالث وهو وحدة الشعب على المستوى المؤسسي، فهو لا يزال غائباً ولا يحضر من خلال مجلس وطني شكلي، مفتوحة عضويته للتعيين، لاسيما عندما يكون نمط التعيين فاسداً وانتقائياً، يحتكر القرار فيه شخص لا يرى له دوراً، أهم وأوجب، من إحباط تمثيل الفلسطينيين لأنفسهم.

التوجه إلى انتخابات للمجلس الوطني، بحسب الرؤية المصرية، من شأنه إعادة الفلسطينيين إلى أيام تأسيس المنظمة، وإلى مكان التأسيس وهو القاهرة عاصمة الكنانة، بل يعيدهم هذا التوجه إلى اللغة الأولى التي سمعت في اليوم الأول من انعقاد القمة العربية النظامية الأولى في الثالث عشر من يناير 1964. ففي تلك اللغة، استخدم الأشقاء تعبير "إبراز الكيان الفلسطيني" وهذه جملة نجح عباس في إيصال الفلسطينيين إلى مرحلة الإحساس براهنيتها بعد خمسة وسبعين عاماً من إطلاقها، وقد تخللتها شلالات دم ونضالات

مراحل الثقافة والإحاطة بكل جوانب قضيته!

فلسطينيو الخارج والداخل اصحاب حق غير قابل للتصرف، في اختيار ممثلهم في كل الأطر. فبهذا وحده يمتلك أي شعب حاضره وإرادته ويشق طريقه إلى مستقبله. التشخيص الصحيح للوضع المزري الذي بات عليه هذا الشعب منذ سنوات، وأصابته تداعياته المؤلمة كل جوانب حياته، يُعْمَى على الأشقاء العرب، الاستمرار في ضغوطهم للبدء في العملية الانتخابية الشاملة من المجلس الوطني الفلسطيني، أي البرلمان الفلسطيني الكامل، وهذا هو شرط الدخول إلى مرحلة جديدة، بكل ثقل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، استثناساً بوحدة وجدانه الوطني وبشفاعة الحق الطبيعي لكل فلسطيني.

إن آمال الاستقلال الوطني في الأراضي المحتلة والمحاصرة، انهارت تماماً، إذ لم تعد هذه الأراضي في حوزة سلطة مركزية موحدة أو مفككة. فمن يتحكم في أوضاعها هو ضابط احتلالي يسمونه "المنسق". معنى ذلك أن التشخيص السياسي الدقيق لأوضاع العنصر الأول أو الشرط الأول - من ثلاثة أساسية - لقيام الكيانات، وهو المساحة الجغرافية التي يكون فيها الشعب سيّداً على أرضه؛ غير موجود، بل إن الشرط الثاني وهو وجود الحكومة المركزية، غير متوافر أيضاً، أما الشرط الثالث وهو وحدة الشعب على المستوى المؤسسي، فهو لا يزال غائباً ولا يحضر من خلال مجلس وطني شكلي، مفتوحة عضويته للتعيين، لاسيما عندما يكون نمط التعيين فاسداً وانتقائياً، يحتكر القرار فيه شخص لا يرى له دوراً، أهم وأوجب، من إحباط تمثيل الفلسطينيين لأنفسهم.

التوجه إلى انتخابات للمجلس الوطني، بحسب الرؤية المصرية، من شأنه إعادة الفلسطينيين إلى أيام تأسيس المنظمة، وإلى مكان التأسيس وهو القاهرة عاصمة الكنانة، بل يعيدهم هذا التوجه إلى اللغة الأولى التي سمعت في اليوم الأول من انعقاد القمة العربية النظامية الأولى في الثالث عشر من يناير 1964. ففي تلك اللغة، استخدم الأشقاء تعبير "إبراز الكيان الفلسطيني" وهذه جملة نجح عباس في إيصال الفلسطينيين إلى مرحلة الإحساس براهنيتها بعد خمسة وسبعين عاماً من إطلاقها، وقد تخللتها شلالات دم ونضالات

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

بعد أن طال أمد الخلل والتجوييف المؤسساتي الخطير الذي أوقعه محمود عباس في الكيان الفلسطيني، لم تعد هناك زيادة لمستزيد من الصبر

والقدرة على الاحتمال. فقد أصبح الأمر مثيراً لسخرية العالم بأسره في لحظة بات الفلسطينيون فيها أحوج من أي وقت مضى إلى توحيد عنوانهم السياسي، ورفده بالحيثيات الدستورية والقانونية، وإنهاء مهزلة اختزال العنوان الرسمي، في شخص عباس الذي كلما نطق؛ أخرج مواليه قبل إخراج معارضيه!

لا تزال الانتخابات الفلسطينية مرتجاة، ويرى فيها الفلسطينيون، ومعهم الإقليم والعالم، حلاً لمشكلة افتقار النظام الفلسطيني للأهلية والمجدارة حتى في التوصل مع أي طرف إلى اتفاق سياسي هزيل. فمن أي نقطة تبدأ عملية استعادة النصاب؛ سوف تتحقق الفائدة. فإن بدأت من الانتخابات المحلية للقرى والمدن، وصعدت إلى التشريعي المقترض أن يكون سلطة الحكم الذاتي المحدود، ثم وصلت إلى برلمان منظمة التحرير الجامعة، وهي المرجعية السياسية؛ يكون الأمر ماضياً في الاتجاه الصحيح. وإن بدأت عكسا، بانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، تكون الأمور أيضاً في الاتجاه الصحيح الذي يجعل عملية استعادة حيثيات النظام السياسي الفلسطيني، أسرع وأفضل.

حال التشوّه الذي عليه الآن هذا النظام، لا يسر سوى الاحتلال وحفنة الانتهازيين الذين يحاولون تجميل الوضع، بإضفاء هالات من العبقورية والذكاء والحكمة والمجدارة العالية على رجل تسعيني، تتوافر بصوته وصورته المئات من الأشرطة التي تجرح الحقائق وتسخر من الكبرياء الوطني وتسد أفاق الأمل. فلا حاجة للمزيد من البراهين على هذه الظاهرة العفنة، التي لا تتقبلها ذائقة الإنسان المتخلف، فما بالنا بالإنسان السوي.

لذا فإن بقاء الحال على ما هي عليه، يُعد جريمة وإساءة متمردة للنضال الوطني الفلسطيني والمجتمع، ولأسر الشهداء، ولكبرياء ووطنية الشباب الذين بذلوا ويبذلون دماهم من أجل حرية شعبهم.

كذلك فإن حكومات الأمر الواقع التي لا تكثر للشعب ومصالحه، ولا تتكلف حتى إصدار بيان ببرنام عمل مُلزم، باتت عورة فادحة، لا يستحق شعب فلسطين أوزارها ولا تليق بتاريخه ولا بوعيه النوعي المتقدم في